العوامل المعنوية عند السهيليّ وأثرها في المعنى

The Immaterial Factors in Al-Suhaili and Their Impact on Meaning

د.كريم كحول، أستاذ محاضر أ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

Karim.kahoul@univ-emir.dz

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العوامل المعنوية في النّحو العربي عند أبي القاسم السُّهَيْلِيّ (ت 581هـ) كما وردت في كتابه نتائج الفكر في النحو. وتتناول الدراسة مفهوم العامل النحوي، الذي يُعدّ أحد الأسس المركزية في التحليل النحوي العربي؛ إذ يُفسر به تغيّر الإعراب في الجملة. كما يتناول انقسام العوامل إلى لفظية، وهي التي يكون لها وجود ظاهر في الكلام، ومعنوية، وهي التي لا يكون لها وجود لفظيّ.

ويركّز البحث على العوامل المعنوية في كتاب نتائج الفكر، ودراستها لمعرفة مدى التزام السهيلي بآراء النّحاة المشهورين، أو إن كان قد قدّم اجتهادات مختلفة. كما يهدف إلى الكشف عن أثر هذه العوامل على المعنى.

ويعتمد البحث المنهج الوصفيّ التّحليليّ، حيث تمّ جمع النّصوص المتعلّقة بالعوامل المعنويّة من كتاب نتائج الفكر، ثمّ تحليلها ومقارنتها بآراء النّحاة الآخرين، لبيان أوجه الاتّفاق والاختلاف، وتوضيح دور هذه العوامل في تفسير المعنى داخل الجملة العربيّة.

وتُظهر نتائج البحث أن السُّهيليّ له اختيارات نحويّة دقيقة، وانفرادات جديدة في باب العوامل المعنويّة.

الكلمات المفتاحيّة: نَظَرِيَّةُ العَامِلِ، العَوَامِلُ اللَّفْظِيَّةُ، العَوَامِلُ المَعْنَوِيَّةُ، السُّهَيْلِيّ، المعْنَى.

Abstract:

This research aims to study the immaterial factors in Arabic syntax as presented by Abu al-Qasim Al-Suhaili (d. 581 AH) in his book Nataij al-Fikr fi al-Nahw. The study examines the concept of the syntactic factor, which is considered one of the central foundations in Arabic syntactic analysis, as it explains the changes in case inflection within a sentence. It also discusses the division of factors into verbal factors, which have an overt presence in speech, and immaterial factors, which do not have a lexical manifestation.

The research focuses on the immaterial factors in Nataij al-Fikr, studying them to determine the extent of Al-Suhaili's adherence to the views of prominent grammarians or whether he offered different interpretations. It also aims to reveal the impact of these factors on meaning.

The study employs a descriptive-analytical approach: texts related to immaterial factors were collected from Nataij al-Fikr, then analyzed and compared with the opinions of other grammarians, in order to highlight areas of agreement and disagreement and to clarify the role of these factors in interpreting meaning within an Arabic sentence.

The findings indicate that Al-Suhaili exhibited precise syntactic choices and introduced novel innovations regarding immaterial factors.

Keywords: The theory of the syntactic factor, verbal factors, immaterial factors, Al-Suhaili, meaning

مقدمة

تعد نظرية العامل من أبرز الأسس التي قامت عليها النظرية النحوية في التراث العربي، إذ تبنّى النحاة مفهوم العامل لتفسير العلاقات النحوية داخل الجملة، بحيث يكون لكل تغيير إعرابي سبب مؤثر يُسمّى العامل. وتقوم هذه النظرية على أن أواخر الألفاظ لا تأخذ حالة إعرابية مخصوصة اعتباطًا، بل نتيجة تأثير عناصر معينة داخل الجملة تؤدي إلى رفعها أو نصبها أو جرّها أو جزمها. ومن هنا نشأ البحث في العوامل النحوية وتحديد أنواعها وأدوارها في ضبط المعنى والإعراب.

وقد انقسمت العوامل في النحو العربي إلى قسمين رئيسيين: عوامل لفظية: وهي التي يكون لها وجود ظاهر في التركيب، بحيث يُستدل عليها بلفظها، مثل الأفعال، وحروف الجر، وحروف النصب والجزم، وعوامل معنوية: وهي التي لا يكون لها لفظ ظاهر، وإنما تُفهم من السياق والدلالة، كالعامل في رفع المبتدأ والخبر.

ويُعَدُّ أبو القاسم السّهيليّ (ت 581هـ) أحد العلماء الذين اعتنوا بقضايا النحو وأسراره، وأودع كتابه نتائج الفكر آراء نحوية دقيقة تكشف عن منهجه في التعامل مع العوامل. وفي هذا البحث، نسعى إلى دراسة العوامل المعنوية التي ذكرها السهيلي في كتابه نتائج الفكر، لنرى كيف تعامل معها ووقف عليها.

وتنطلق هذه الدراسة من التساؤلات الآتية: كيف عالج السهيلي العوامل المعنوية في كتابه نتائج الفكر؟ وهل التزم بآراء النحاة المشهورين أم خالفهم؟ وما تأثير العوامل المعنوية التي تبناها على تفسير المعنى؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بجمع نصوص السهيلي المتعلقة بالعوامل المعنوية من كتابه نتائج الفكر، ثم تحليلها في ضوء آراء النحاة، ومناقشة مدى اتفاقه أو اختلافه معهم، واستكشاف أثر هذه العوامل على المعنى في التراكيب النحوية المختلفة.

1-مفهوم العامل وأنواعه

العامل في اللغة اسم فاعل من الفعل الثلاثي "عَمِلَ" الذي مصدره " عَمَلٌ" تقول: عَمِلَ يعمَلُ عَمَلاً فهو عَامِلٌ والمفعولُ مَعْمولٌ[1].

ويذور هذا الجذر اللغوي-كما قال ابن فارس- في كلام العرب على كلّ فعلٍ يُفعَلُ[2].

أما اصطلاحا فهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب[3]، وهذا الوجه المخصوص هو أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا [4].

وعرفه الزبيدي بقوله: " العامِلُ فِي العربيَّة: مَا عَمِلَ عمَلاً مَا، فَرَفَعَ أَو نَصَبَ أَو جَرَّ، وَقد عَمِلَ الشيءُ فِي الشيءِ: أَحْدَثَ فِيهِ نوعا من الْإِعْرَاب" [5].

ويعد سيبويه من أوائل النحاة الذين أشاروا إلى فكرة العامل، حيث ذكر أن الكلم يجري على ثمانية مجار يجمعها في اللفظ أربعة أضرب، ثم علل ذكره لهذه المجاري الثمانية فقال: " وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحِدثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[6].

يقصد سيبويه من هذا التفريق التفريق بين المعرب والمبني، فالمعرب يتغير آخره بتغير العوامل، والمبني يلزم حالة واحدة لا يزول عنها.

وقد جرى تقسيم العوامل في العربية إلى قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية[7].

فالعوامل اللفظية: هي التي يكون لها حظ من اللفظ أي تكون منطوقة ملفوظة اسما أو فعلا أو حرفا [8] .

والعوامل المعنوية: هي ما لا يكون للسان فيها حظ، وإنما هو بمعنى يعرف بالقلب.[9]

والمشهور عند النحاة أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي؛ لأن اللفظي محسوس يدرك بالسمع، والمعنوي غير محسوس فهو معقول مستنبط [10].

ويرى السهيلي أن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، لأن اللفظي متضمن اللفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوي[11]

أما من حيث القلة والكثرة؛ فالمعروف أن العوامل اللفظية أكثر عددا من العوامل المعنوية، ودونك كتاب العوامل المئة النحوية للجرجاني فقد جعل اللّفظية ثمانية وتسعين عاملا، وجعل المعنوية عاملين اثنين[12].

2-ترجمة السهيليّ

هو عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبى الحسن الخثعميّ ثم السّهيليّ الأندلسيّ النحويّ اللغويّ الأخباريّ[13]. والسُهيليّ نسبة إلى سهيل، وهي قرية بالقرب من مالَقة، سميت باسم الكوكب لأنه لا يرى في جميع بلاد الأندلس إلا من جبل مطلٍ عليها[14]

كَانَ عَالما بِالْعَرَبِيَّةِ واللغة والقراءات، بارعا فِي ذَلِك، جَامعا بَين الرِّوَايَة والدراية، نحويا مُتَقَدما، أديبا، عَالما بالتفسير وصناعة الحَدِيث، حَافِظًا للرِّجَال والأنساب، عَارِفًا بِعلم الْكَلَام وَالْأُصُول، حَافِظًا للتاريخ، وَاسع الْمعرفَة، غزير الْعلم، نبيها ذكيا، صَاحب اختراعات واستنباطات[15].

من شيوخه: أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي، وأبو مروان عبد الملك بن سعيد بن بونه القرشيّ العبدريّ، وأبو بكر محمد بن طاهر الإشبيليّ، [16]

وللسهيلي كثير من المؤلفات ومنها: نتائج الفكر في النحو، والروض الأنف في شرح سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتعريف والإعلام فيما أبهم في القرآن من الأسماء الأعلام، ومسألة رؤية الله تعالى في المنام، ورؤية النبي صلى الله عليه وسلم، ومسألة السر في عور الدجال [17].

توفي بحضرة مراكش يوم الخميس ودفن وقت الظهر، وهو السادس والعشرون من شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[18]، وذكر المقري أنه توفي بمراكش سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة [19].

3-العوامل المعنوية لدى السهيلي

3-1-القصد إليه: يعد هذا العامل المعنوي من أبرز العوامل المعنوية التي خالف فيها السهيلي جماهير النحويين، متبعا في ذلك شيخه أبا الحسين محمد بن عبد الله المعروف بابن الطّراوة (ت 528ه).

وهذا العامل من عوامل النصب عنده، وقد ذكره في أربعة أبواب من النحو:

-**الباب الأول: باب الاشتغال**، نحو: **زيداً ضربتُه**، فالبصريون يرون أن زيدا منصوب بفعلٍ محذوف يفسره الفعل المذكور الذي اشتغل بنصب ضميره، قال سيبويه: " وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَّسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتفسيره. فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَرِ" [20]، وأما الكوفيون فيرون أنه منصوب بالفعل الذي بعده [21]. والمحققون من العلماء على القول الأول. قال ابن مالك:

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلْ
فَالسَّـــابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا[22]

هذا الذي عليه جماهير النحاة من أن الاسم المشغول عنه منصوب بعامل لفظي وهو الفعل المحذوف الذي يفسره المذكور أو الفعل المذكور على الخلاف المشهور بين البصرة والكوفة[23].

أما السهيلي فيرى أنّ زيدا نصب بالقصد إليه وإلى ذكره حيث قال: " ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: "زيداً ضربته " في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا " أبي الحسين"".[24]

يتضح من قول السهيليّ الذي وافق فيه شيخَه ابنَ الطراوة أن القصد إليه هو السبب في نصب "زيدا" في المثال المذكور، ومعنى هذا أن النصب حصل بمجرد الاهتمام بذكر زيدٍ دون الحاجة إلى تقدير الفعل الذي يقدره النحويون.

والحق أن هذا العامل هنا يجنبنا التقدير المخل في بعض الأمثلة التي يكون في العامل لازما أو ناصبا للمفعول به بحيث يضطرنا إلى تقدير فعل آخر غير الفعل المذكور نحو: زيدا مررت به، وخالدا ضربت أخاه، فإن النحاة في مثل هذا يقدرون لقيتُ زيدا مررت به، وأهنت زيدا ضربت أَخَاهُ لأَنَّك لم تضرب زيدا لكنْ أهنته بِضَرْب مَنْ هُوَ من سَببه[25].

وقد علق فاضل السامرائي على مثل هذه التقديرات بأنها قد دعت إليها صنعة الإعراب؛ لأن كل منصوب لابد له من ناصب عند النحاة ولما لم يجدوا ناصبا للاسم المتقدم، اضطروا إلى التقدير، كما ذكر أن هذه التقديرات مفسدة للمعنى، مفسدة للجملة؛ لأن الجملة تتمزق، وتنحل بتقديرنا (أكرمت خالدا أكرمته)، و (سَرَرْتُ خالدا أَحْبَبْتُ رجلا يحبه) وبنحو ذلك من التقديرات، ثم خلص في الأخير إلى أن هذا أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة [26].

-**الباب الثاني: باب تقديم المفعول به**، نحو: زيدا ضربتُ، فالمتعارف عليه في علم النحو أن المفعول به يقدم على الفعل والفاعل في مثل هذا التركيب؛ فإعرابه ها هنا مفعول به مقدم منصوب.

في حين يرى السهيلي أنه يجوز هذا الوجه المتعارف عليه، ولكن الأقوى منه ما ذهب إليه شيخه ابن الطراوة من كون زيد منصوبا بالقصد إليه .قال السهيلي: " وكذلك " زيداً ضربت "، بلا ضمير، لا يجعله مفعولًا مقدماً؛ لأن

المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي، ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل"[27].

فقوله مذهب قوي يوضح مذهبه في المفعول به المقدم فالأفضل عنده نصبه بالقصد إليه مع جواز نصبه بالفعل المذكور الذي لم يستوف مفعوله؛ والذي جعله يقدّم قولَ شيخه على قول النحويين أمران:

الأول: أن العامل عنده لا يتقدم على المعمول.

والثاني: أن الفعل قد أخذ معموله الرئيس وهو الفاعل، فمعتمده عليه، ومن أجله صيغ، وأما المفعول فغير مهتم به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل، فالمفعول يحذف والفاعل لا يحذف[28].

-**الباب الثالث: باب المفعول المطلق**، ومن أمثلتها المصادر التي سمعت عن العرب منصوبة ولا فعل لها مثل: سبحان وويل وويح، فالمعروف عند النحاة أن هذه المصادر مفعولات مطلقة العامل فيها فعل محذوف. قال سيبويه في باب من المصادر يَنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه: " وذلك قولك: سُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ ورَيْحانَه، وعَمْرَك الله إلاّ فعلتَ " وقِعدَك الله إلاّ فعلتَ "، كأنّه حيث قال: سُبْحانَ اللهِ قال: تسبيحاً، وحيث قال: وريحانَه قال: واسترْزاقاً؛ لأنَّ معنى الرَّيْحانِ الرَّزْقُ. فَنصَبَ هذا على أُسَبِّحُ الله تسبيحا، وأَسترْزِقُ الله استرزاقا؛ فهذا بمنزلة سبحانَ اللهِ وريْحانَه، وخُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّه بدلٌ من اللفظ بقوله: سبحك وأَسترزقُك" [29].

يتضح من كلام سيبويه أن هذه المصادر تنصب بفعل مشتق من مرادف هذه المصادر التي لا فعل لها من لفظها فسبحان يرادف التسبيح وريحانَ يرادف الاسترزاق وهكذا.

أمّا السهيلي فيرى أنّ النصب في مثل هذه المصادر بالقصد إليه حيث قال بعد أن ذكر ضربين للحدث أي المصدر: " وضربٌ لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده، نحو: سبحانَ الله، فإن سبحانَ اسم ينبئُ عن العظمة والتنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجرداً من التقييدات بالزمان أو بالأحوال؛ ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر" .[30]

فهذا الضرب من المصدر الذي ذكره السهيلي لا يحتاج إلى فعل يتقدمه يعمل فيه ويكون خبرا عنه في المعنى كما في نحو: سرّني قدومك وأعجبني ضربك بل يهتم بذكره فينتصب بهذا القصد وذلك الاهتمام.

ومثل سبحان في النصب بالقصد إليه ما ذكره السهيلي أيضا " نحو " وَيْلَ زيد وويْحَه "، وهما أيضاً مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن، فحكمهما حكم سبحان الله ونصبهما كنصبه، لأنه مقصود إليه" [31].

الباب الرابع: باب المنادى، حيث اختلف النحاة في عامل المنادى؛ فذهب الجمهور إلى أن العامل لفظي وهو فعل مضمر وجوبا تقديره أدعو أو أنادي، فيكون المنادى مفعولا به لذلك العامل، وذهب. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن العامل في المنادى؛ هو حرف النداء، على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به، لا مفعولا به -كما هو عند الجمهور- ، وذهب بعضهم إلى أن العامل في المنادى هو أداة النداء؛ لا لكونها عوضا من الفعل المحذوف -كما قال الفارسي- بل لأنها اسم فعل مضارع بمعنى: أدعو، وذهب آخرون: إلى أن العامل في المنادى؛ هو أداة النداء على أن تلك الأدوات أفعال، لا أسماء أفعال ولا حروف عوض بها عن أفعال، والرأي الراجح هو رأي الجمهور [32].

ومهما يكن من أمر هذه الأقوال من حيث قوتها وضعفها فالملاحظ أن العامل فيها لفظي وهذا خلاف ماذهب إليه السهيلي حيث يرى أن العامل في المنادى معنوي وهو القصد إليه. قال السهيلي: " والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه: أنه منصوب" [33].

واحتج السهيلي على أن يا ليست عاملة في المنادى بوجود العمل في الاسم دونها ومثَّلَ لذلك بنحو" صاحبَ زيد أقبل"، و بالآية " يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا" ، فلو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل[34].

ويدلنا رده على من احتج بأن يا هي العاملة في المنادى عدم قوله أصلا بالعامل المحذوف الذي يراه جمهور النحويين وهو بهذا يدلنا على أنه لا يستسيغ التقدير حيث أمكن وجود عامل يرتضيه هو وهذا العامل هو القصد إليه.

وفي هذا السياق أيضا نجد ابن مضاء القرطبي وهو من الثائرين على نظرية العامل نجده يبين فساد المعنى بتقدير عامل النداء فعلا محذوفا فيقول: " وأما القسم الثالث فهو مضمر، إذا أُظهر تغير الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولنا: (يا عبد الله)، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله، وعبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي. وهذا إذا أُظهر تغير المعنى وصار النداء خبراً " [35].

نلاحظ أن ابن مضاء قد عول على فساد المعنى في تقدير عامل المنادى وهذا ما يدفعنا إلى تفضيل عامل القصد إليه الخالي من التقدير ومن فساد المعنى.

خلاصة القول في الحديث عن هذا العامل المعنوي أنه عامل يمكن أن نطبقه في كثير من الأبواب النحوية التي أرهقها التقدير وكثرة المحذوفات، الأمر الذي صعب المسائل النحوية ونفّر منها ومن تلك الأبواب باب التحذير والإغراء والاختصاص.

وقد نبّه محمد إبراهيم البنا إلى أن هذا العامل يستحق وقفة ونظرة تقدير، ودليله أن القول بالتقدير في مثل هذه الأبواب لا يستند إلى أساس قويّ، كما أن هذا العامل وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقتضي التقديم للاهتمام أو التخصيص [36].

3-2-التبعية

من العوامل المعنوية التي يقول بها السهيلي التبعية، وهي العاملة عنده في النعت والتوكيد والبدل والخبر.

أما النعت فقد ذكر صراحة أنه يذهب إلى القول الثاني بعد أن ذكر أن العامل في النعت فيه قولان:

أحدهما: أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت، وهو مذهب سيبويه.

والثاني: أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملاً فيه[37].

أما الباعث على ترجيح القول بالتبعية على القول بأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت فهو أمران:

الأول: امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملاً فيه لما امتنع أن يليه معموله، كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره.

والآخر: أن الفعل العامل في الاسم لا يعمل في نعته، لأن النعت صفةٌ لمنعوتٍ لازمةٌ له قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه[38].

إن القول بالتبعية عاملا معنويا في النعت ينسب إلى الخليل بن أحمد والأخفش[39]، وذكر السيوطي أن سيبويه والجرمي من القائلين بها [40].

وأما البدل والتوكيد والخبر فقد ذكرها عند حديثه عن تقديم الخبر حيث قال: " وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت والبدل، الجريان على المنعوت والمبدل منه واتباعه في الإعراب لازماً. وإذا كان الأمر كذلك فالقول إذاً ما قاله الخليل - رحمه الله تعالى - في امتناع تقديم الخبر عليه قياساً على النعت والبدل والتوكيد".

إن هذا النص يوضح أن التبعية تعمل في هذه الثلاثة أشياء، فأما الخبر فالمشهور أنّ رافعه عند البصرين أحد ثلاثة أمور وهي المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ معا أو الابتداء، أما الكوفيون فيقولون إن الجزآن يترافعان فالمبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ. قال ابن مالك في الكافية:

وَخَـــبَرًا بِمُبْتَدًا، أَوْ بِابْتِدَا أَوْ بِهِمَا ارْفَعْ، وَالْمُقَدَّمَ اعْضُدَا

وَقَالَ أَهْلُ الكُوفَةِ: الجُزآنِ قَدْ تَرَافَعَا، وَذَا ضَعِيفُ الْمُسْتَنَدْ[41]

والقول الراجح في هذا حسب ما اشتهر أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ولهذا قال: (والمقدّم اعضدا) أي أيّده. وقال في الألفية:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبرٍ بالمبتدا[42]

وأما البدل فلهم في عامله أقوال منها[43]:

- أنّ عامله محذوف، وهو قول الجمهور، ويدل لهم ظهوره جارًا جوازًا مع الظاهر ووجوبًا مع المضمر، نحو: مررت بزيد به.

-أنّ عامله عامل متبوعه كما في النعت وينسب للمبرد وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف.

-أن عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة وهذا مذهب ابن عصفور.

وأما التوكيد فهو مثل النعت عند الجمهور عامله هو العامل في المؤكد[44].

إنّ القول بالتبعية يسهم في توضيح المعنى بحيث يجعل النعت والتوكيد والبدل والخبر لصيقا بالمنعوت والمؤكد والمبدل منه والمبتدأ على خلاف القول بأن العامل فيها هو العامل في المتبوع فكأنه يجعلها منفصلة عن بعضها.

3-3-الإخبار

من العوامل المعنوية عند السهيلي الإخبار، وهو عامل معنوي يرفع المبتدأ. يقول السهيليّ: "الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبراً عنه، لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة، فاستحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له..."[45].

والمشهور أن المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو اختيار المحققين من العلماء. قال ابن مالك:"... وقُيد العامل الذي عدمه المبتدأ بكونه لفظيا، إشعارا بأن للمبتدأ عاملا معنويا، وهو الابتداء" [46].

وذهب بعضهم إلى أن العامل في المبتدأ معنوي وهو التجرد من العوامل اللفظية للإسناد[47].

وجمع ابن الخشاب القول الأخير وما اختاره السهيلي تحت لفظ واحد وهو الابتداء فقال: " المبتدأ مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ... وأنه أول لثان، ذلك الثاني خبر عنه ومسند إليه. ومجموع هذه الصفات هو الابتداء"[48].

فقوله: "وأنه أول لثان" يضاهي قول السهيلي " كونه مخبرا عنه" إذ المبتدأ هو الأول والثاني هو الخبر.

3-4-الوقوع موقع الاسم

يعد هذا العامل المعنوي عامل الرفع في الفعل المضارع عند السهيلي إذ يقول: " ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعاً، ورفعه - لا شك - بعامل، وذلك العامل - في قولهم - هو وقوعه موقع الاسم..."[49].

وفي هذا القول إشارة إلى أنه يوافق مذهبا من المذاهب، فهو موافق لما ذهب إليه جمهور البصريين[50].

ومعنى وقوعه موقع الاسم أي " موقعا صالحا للاسم، ومتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه، تقول :يقوم زيد، ويقعد عمر، وبكر ينطلق، وبشر يقول ذلك، فترفع في هذا كله لوقوع الفعل منه موقع المبتدأ أو الخبر المفرد" [51].

ويرى الكوفيون أن العامل في الفعل المضارع هو تجرده من الناصب والجازم [52]، وهو اختيار المحققين من العلماء كابن الحاجب[53]، وابن مالك الذي قال في الألفية:

ارْفعْ مضارِعاً إذا يُجرَّدُ من ناصبٍ وجازمٍ كَتَسْعَدُ[54]

خاتمة

من أهمّ النّتائج التي توصّلنا إليها:

-من أهم العوامل النحوية المعنوية التي أكثر السهيلي من الحديث في أبواب نحوية مختلفة عامل القصد إليه وهو من عوامل النصب عنده في باب الاشتغال وتقديم المفعول به وباب المفعول المطلق والمنادى وبعض المصادر المنصوبة التي لا فعل لها.

-القصد إليه يجنبنا التقدير والحذف الذي هو على خلاف الأولى إذ الأولى عدم التقدير، كما يجنبا التكرار الذي لا طائل منه فنتجنب بذلك فساد المعنى.

-القصد إليه وثيق الصلة بما اصطلح عليه البلاغيون الاهتمام أو التخصيص إذ يقدمون كل ما يهتمون به.

-يمكن جعل عامل القصد إليه في أبواب نحوية أخرى يكثر فيها تقدير العوامل المحذوفة مثل باب التحذير والإغراء والاختصاص.

-يرى السهيلي أن التبعية من العوامل المعنوية العاملة في التوابع كالنعت والتوكيد والبدل وانفرد بجعلها عاملة في الخبر.

-انفرد السهيلي بالقول في عامل المبتدأ حيث يرى أنه مرفوع بكونه مخبرا عنه مخالفا بذلك ما اشتهر عند النحويين.

-وافق السهيلي البصريين في عامل الفعل المضارع فجعل رفعه بسبب وقوعه موقعا صالحا للاسم.

في الختام نوصي بضرورة بحث المسائل النحوية عند السهيلي في كتابه نتائج الفكر ففيها من النكت البديعة واللطائف العجيبة ما يثري الدراسات النحوية .

الهوامش

[1] ينظر: ابن دريد، جمهرة اللغة، ج2، ص949، والأزهري، تهذيب اللغة، ج2، ص255.

[2] ينظر ابن فارس، مقاييس اللغة، ج4، ص145.

[3] ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص145.

[4] ينظر: الجرجاني، العوامل المئة، ص73.

[5] الزبيدي، تاج العروس، ج30، ص59.

[6] سيبويه، الكتاب، ج1، ص13.

[7] ينظر: الجرجاني، المصدر نفسه، ص83.

[8] ينظر: القاضي عبد النبي ، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ج2، ص213.

[9] ينظر: المناوي، التوقيف على مهمات التعريف، ص233.

[10] ينظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص114.

[11] ينظر: السهيلي، نتائج الفكر، ص312.

[12] ينظر تفصيل هذه العوامل في كتاب العوامل المئة النحوية.

[13] القفطي، إنباه الرواة، ج2، ص162.

[14] ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج3، ص144.

[15] السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص81.

[16] ينظر: ابن فرحون، الديباج المذهب، ج1، ص480.

[17] ينظر: ابن خلكان، المصدر نفسه ، ج3، ص143.

[18] ينظر: المصدر السابق، ج3، ص144

[19] ينظر: المقري، نفح الطيب، ج3، ص401.

[20] سيبويه، المصدر نفسه، ج1، ص81.

[21] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص69.

[22] ابن مالك، الألفية، ص102.

[23] ينظر تفصيل المسألة وحجج كل فريق في الإنصاف لابن الأنباري، ج1، ص69-70.

[24] السهيلي، المصدر نفسه ، ص 57.

[25] ينظر: العكبري، اللباب في علل الإعراب والبناء، ج1، ص468.

[26] ينظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، ج2، ص127

27 المصدر السابق، ص57.

28 ينظر: المصدر السابق، ص57-58.

[29] سيبويه، المصدر نفسه، ج1، ص322.

[30] السهيلي، المصدر نفسه، ص57.

[31] المصدر السابق، ص57.

[32]ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص32، وابن هشام، أوضح المسالك، ج4، ص3.

[33] السهيلي، المصدر نفسه ، ص61.

[34] المصدر السابق، ص61-62.

[35] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص72.

[36] ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص321

[37] ينظر: السهيلي، المصدر نفسه، ص181.

[38] المصدر السابق ص182.

[39] ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص107.

[40] ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص142.

[41]ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج1، ص334.

[42] ابن مالك، الألفية، ص86.

[43] ينظر: خالد الأزهري، المصدر نفسه، ج2، ص107-108،والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص142.

[44] ينظر: خالد الأزهري، المصدر نفسه، ج2، ص107، والسيوطي، همع الهوامع، ج3، ص142.

[45] السهيلي، المصدر نفسه، ص312.

[46] ابن مالك، شرح التسهيل، ج1، ص268.

[47] ينظر: الجرجاني، المصدر نفسه ، ص312.

[48]ابن الخشاب، المصدر نفسه ، ص114.

[49] ينظر: السهيلي، المصدر نفسه، ص62.

[50] ينظر: ابن الأنباري، المصدر نفسه ، ج2، ص448، والجرجاني، المصدر نفسه ، ص317.

[51] ابن مالك، شرح التسهيل، ج4، ص5

[52] ينظر: ابن الأنباري، المصدر نفسه ، ج2، ص448، والجرجاني، المصدر نفسه ، ص317.

[53] ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، ص44

[54] ابن مالك، الألفية، ص151.

قائمة المصادر والمراجع

- الأزهري (أبو منصور، محمّد بن أحمد، ت 370ه)، تهذيب اللّغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، 2001م.
- ابن الأنباري(أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، 577ه)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424ه- 2003م.
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، 471ه)، العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، شرح خالد الأزهري، تحقيق: البدراوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.
- ابن الحاجب (جمال الدين، عثمان بن عمر، 646ه)، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
- خالد الأزهري(خالد بن عبد الله، 905ه)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 1421ه- 2000م.
- ابن الخشّاب (أبو محمد، عبد الله بن أحمد، 567ه)، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، 1392ه -1962م.
- ابن خلكان (أبو العباس، أحمد بن محمد، 681ه)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، دط.
- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن ، ت 321ه)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م.
- الزبيدي (أبو الفيض، محمّد بن محمّد،مرتضى، ت 1205 ه)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، القاهرة، دط، دت.
- السهيلي(أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، 581ه)، نتائج الفكر في النَّحو، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1412 - 1992 م.
- سيبويه(عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، 180ه)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 ه - 1988 م.
- السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، 911ه)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، دط، دت.
- السيوطي(عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، 911ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، دط، دت.
- الشريف الجرجاني (علي بن محمد بن علي الزين الشريف، 816ه)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط1، 1403ه -1983م.
- العكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين، 616ه)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416ه 1995م.

- ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، دط، 1399هـ-1979م.
- فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، ط1، 1420هـ -2000م.
- ابن فرحون (إبراهيم بن علي بن محمد، 799هـ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، دط، دت.
- القاضي عبد النبي، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.
- القفطي(أبو الحسن علي بن يوسف، 646هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ..
- ابن مالك (محمد بن مالك، أبو عبد الله، 672هـ)، ألفية ابن مالك في النحو والتصريف المسماة الخلاصة في النحو، تحقيق: سليمان العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر، الرياض، دط، دت.
- ابن مالك (محمد بن مالك، أبو عبد الله، 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م.
- ابن مالك (محمد بن مالك، أبو عبد الله، 672هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، دت.
- محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، ط1، 1405هـ-1985م.
- ابن مَضَاء القرطبي(أحمد بن عبد الرحمن، أبو العباس، 592هـ)، الرّد عَلى النّحاة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1399 هـ - 1979 م.
- المقري(شهاب الدين أحمد بن محمد، 1041هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت – لبنان، ط1، 1997م.
- المناوي(زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين، 1031هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب 38 عبد الخالق ثروت-القاهرة، ط1، 1410هـ-1990م.